



مجلس المندوبين لعام 2017

تقرير عن حلقة العمل

الحفاظ على الاستقلال والحياد وعدم التحيز
أمام استجابة الدول للتحديات العالمية المعاصرة

الرئيس: "فيرنر كيرشباوم"، الصليب الأحمر النمساوي
المقررة: الدكتورة صابرينا مدور، جمعية الهلال الأحمر القطري

(ألف) ملخص تنفيذي

أبرزت المناقشات التي دارت في مجلس المندوبين، منذ البداية، الخطر الناجم عن تسييس المساعدات الإنسانية. وشدد العديد من المتحدثين على أن العمل الإنساني المحايد والمستقل وغير المتحيز يشكل عاملاً أساسياً يحول بين العمل الإنساني وبين أن يتحول إلى جزء من مآرب سياسية أوسع نطاقاً وأكثر إثارة للجدل. وناقشت حلقة العمل هذه ما يتعين على الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة) فعله للتشبث بنهج إنساني قائم على المبادئ مقابل الإجراءات التي تتخذها الدول للتصدي للتحديات العالمية المعاصرة. وسلطت المناقشات الضوء على التحديات التي قد تواجهها الجمعيات الوطنية نتيجة تنامي المشاعر القومية. وناقش المشاركون أيضاً السبل التي يمكن أن تسهم بها الحركة بإيجابية في الترويج لعدم التمييز والقبول بالآخر في عصر تتصاعد فيه موجة كره الأجانب والتمييز.

(باء) ملاحظات عامة وأبرز النقاط

أكدت حلقة العمل أن الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الجمعيات الوطنية) قد واجهت في السنوات الأخيرة تحديات جديدة للحفاظ على استقلالها أمام الإجراءات التي اتخذتها الدول للتصدي لتزايد تدفق موجات الهجرة. ولاحظت الجمعيات الوطنية أيضاً أن مساعي الدول الرامية إلى مكافحة ما يسمى بـ "التطرف العنيف" قد أضافت تحدياً آخر إلى هذا التحدي. وتسنى التأكيد على الاتجاه نحو محاولة تعزيز المصالح الوطنية والسياسية من خلال المساعدة الإنسانية. وفي هذا الصدد، أكدت حلقة العمل بقوة أن الجمعيات الوطنية (والحركة ككل) لم توجد لتأييد السلطات أو إضفاء الشرعية عليها أو مساعدتها لتوسيع نطاق أهدافها السياسية، بل وجدت لتقديم المساعدة المحايدة لهذه السلطات في المجال الإنساني.

وعلى أن ندرك الطبيعة المتغيرة التي تتسم بها إجراءات التصدي فيما بين الدول وداخلها والتي حجت فيها الدول الضوء على حقوق الإنسان وأثارت حلقة مفرغة من العنف. ومن الضروري وجود استراتيجية واضحة في هذا الشأن مع التسليم بضرورة تعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان.

ويتعين كسر الروابط المزيفة القائمة بين التطرف العنيف والهجرة، والرد على الخطابات بالوقائع والأدلة. ويشكل الخطأ بين الأشخاص الذين يفرون من التطرف العنيف والأشخاص الذين يرتكبونه تصرفاً خاطئاً ولا بد من وضع حد له. ولا يمكن للحكايات الشعبية والحوادث المعزولة والأدلة السردية أن تكون هي الأساس الذي تستند إليه الأطر القانونية. ولا بد أن تتشكل السياسات على أساس احتياجات المهاجرين وألا يُخلط بينها وبين الأمن.

(جيم) أبرز النقاط المثارة بشأن الأسئلة التوجيهية

ما هي التحديات التي تواجهها مكونات الحركة ولا سيما الجمعيات الوطنية للحفاظ على استقلالها في

ضوء دورها كمساعد لحكوماتها في المجال الإنساني؟

في ظل تنفيذ الحكومات لنهج أمني متزايد إزاء الهجرة، تبادلت الجمعيات الوطنية تجاربها عن الحالات التي دُعيت فيها إلى تنفيذ أنشطة أو تبادل معلومات سرية متعلقة بالمهاجرين، وهو ما يشكل خرقاً لمبدأي الإنسانية أو الاستقلال أو حتى لمبدأ الحياد. ولاحظت إحدى الجمعيات الوطنية في الجلسة العامة أن جمع شمل العائلات (أو خدمات إعادة الروابط العائلية بشكل أوسع نطاقاً) يجري "تسييسه وتقبيده وإنكاره"، وشددت على أهمية أن تظل خدمات إعادة الروابط العائلية خدمات ذات طابع إنساني.

وأعربت بعض الجمعيات الوطنية عن قلقها من طعن القيود أو التوجهات المفروضة على ترتيبات التمويل في مبدأ عدم التحيز أو الحياد، لأن المآرب السياسية شبه الخفية إنما تمرر من خلال خطط التمويل (لكبح تدفقات الهجرة أو منع "التطرف العنيف" على سبيل المثال). وأعربت إحدى الجمعيات الوطنية عن مدى أهمية أن تضمن هذه الجمعيات التمييز بوضوح بين العمل الذي تضطلع به الجمعيات الوطنية لصالح الفئات المهمشة وخطط حكوماتها المتعلقة بمكافحة "التطرف العنيف". ورحب عدة مشاركين بمذكرة المعلومات الأساسية التوجيهية للجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر بشأن "منع التطرف العنيف ومكافحته"، الصادرة في حزيران/يونية 2017 والتي تقدم توجيهات عملية للجمعيات الوطنية وتشكل أداة مفيدة لمساعدتها في توضيح موقفها أمام السلطات إزاء هذه الخطط. ولاحظ أحد المشاركين في هذا الصدد أن الأسس الموضوعية للنهج المتعلق بمنع التطرف العنيف ومكافحته لا تثير إشكاليات في حد ذاتها، ولكن السياق الاجتماعي والسياسي هو الذي يطرح هذه الإشكاليات، ويثير مخاطر مفاهيمية محتملة. وحيث إن كل سياق يختلف عن غيره من السياقات، فإن الوضع يتطلب تفسيراً قطرياً يسترشد بالمبادئ الأساسية. وفي سياق الاستجابة الإنسانية للأعمال الإرهابية نفسها، أبرز مشاركون آخر حالة الشد القائمة بين مسألة حماية المتطوعين، التي قد تنطوي في بعض الأحيان على قيود على التنقل، ومبدأي الإنسانية وعدم التحيز.

وأبرزت حلقة العمل أيضاً أهمية إيلاء اهتمام خاص لمبدأ الوحدة، ولا سيما في البلدان أو المجتمعات التي تعرضت للتفكك أو التجزأ بسبب الآثار المترتبة عن النزاع والعنف.

ما هي التوصيات الرئيسية اللازمة لضمان احترام العمل الإنساني المبدئي للحركة في السياق العالمي الراهن؟

يمكن تلخيص التوصيات الرئيسية المنبثقة عن النقاش على النحو التالي:

- يُرسي التركيز على تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساس اللازم لمناقشة المسائل الإنسانية عوضاً عن تسييس النقاش.
- من الضروري أن نكون مستعدين لرفض فرص التمويل المتاحة أو الامتناع عن تنفيذ بعض الأنشطة التي يمكن أن تؤثر على عدم انحيازنا أو حيادنا أو استقلالنا. ويشكل قبول الأشخاص الذين نقدم لهم المساعدة وثقتهم عنصراً أساسياً لضمان أمننا وفعاليتنا. وقد تُفقد هذه الثقة بسهولة إذا لم نسترشد ببوصلة المبادئ الأساسية.
- من باب تحقيق التوازن أن نكون مستقلين عن السلطات وأن نعمل، في الوقت ذاته، كمساعد لها في المجال الإنساني. ويشكل فهم الدور المساعد عنصراً بالغ الأهمية على جميع المستويات، سواء لموظفي الجمعيات الوطنية والمتطوعين بها أو للسلطات. ولا بد، في هذا الصدد، من توفير تدريب مستمر للموظفين والمتطوعين بشأن المبادئ الأساسية والدور المساعد. ويشكل الحديث عن مبادئنا الأساسية أمراً ضرورياً.

- لا بد لنا أيضاً أن نقيم حواراً مستمراً وإيجابياً ومفتوحاً مع السلطات، وأن نوضح فيه الظروف التي نقدم فيها المساعدة الإنسانية، ونشرح في إطاره أهمية مبادئ الاستقلال والحياد وعدم التحيز وكيف تصب هذه المبادئ في مصلحة هذه السلطات. وعلينا أن ننأى بأنفسنا عن المآرب السياسية للحكومات وأن نكون قادرين على أن ننتقد، بطريقة بناءة قدر الإمكان، سياسات الدول والآثار الإنسانية المترتبة عنها.
- يشكل وجود أساس قانوني عنصراً ضرورياً لجميع الجمعيات الوطنية للحفاظ على استقلالها. ويجب أن يكون هذا الأساس القانون مكتوباً ويحظى باعتراف الحكومة.
- يجب على الحركة ألا تتردد في تذكير الدول بالتزامها بالسماح للجمعيات الوطنية بالتقيد بالمبادئ الأساسية في جميع الأوقات. ويجب على الجمعيات الوطنية أيضاً أن تعتمد على دعم نظرائها من سائر الجمعيات الوطنية والمؤسسات التي تتخذ من جنيف مقراً لها لتعزيز هذا الالتزام.
- يجب تكريس فهم مشترك للقوة التي يتيحها الانضمام إلى شبكة الصليب الأحمر والهلال الأحمر وتطبيق النهج نفسه. ولكن الانضمام إلى شبكة من الشبكات ينطوي أيضاً على وفاء أعضائها بالتزاماتهم تجاه بعضهم البعض ويتطلب تطبيقاً متسقاً للمبادئ الأساسية لضمان إمكانية وصولنا إلى الجميع وقبولهم لنا، ولا سيما في السياقات الهشة.
- يشكل المتطوعون عنصراً محورياً في تعزيز المبادئ الأساسية. وينبغي لنا أن نتأكد من أننا نستثمر في إذكاء الوعي بالمبادئ الأساسية داخل المجتمعات المحلية. ويجب أن نشرك متطوعين من خلفيات مختلفة في العمل اليومي وأن نثبت لهم في الميدان أن بإمكانهم العمل سوياً. وينبغي لنا حمايتهم.
- للجمعيات الوطنية دور توديه في مكافحة كره الأجانب، ويضطلع الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر بدور في التعاون مع الجمعيات الوطنية والمتطوعين بها لبناء قدراتهم في هذا الصدد.
- يضطلع الشباب والمتطوعون بدور هام في مكافحة كره الأجانب والتمييز وتعزيز ثقافة السلام ونبذ العنف. ويمكن للشباب أن يكونوا جهات فاعلة قوية في تغيير السلوك، وتشجيع ثقافة السلام ونبذ العنف. ويشكل أيضاً إشراك المجتمعات المحلية المتضررة عنصراً أساسياً في مجال الربط والإدماج الاجتماعي.
- يشكل المتطوعون عنصراً ضرورياً للوصول إلى "الجهات الفلقة التي لم تحسم أمرها" في النقاش المتعلق بالهجرة، من أجل ضمان التخفيف من حدة التصورات السلبية إزاء المهاجرين.
- يجب أن تتضمن برامج الجمعيات الوطنية التي تشجع على نبذ العنف والإدماج الاجتماعي فهماً للمتغيرات التي تؤثر على حالة العنف في المجتمعات المحلية المعنية، وتعاوناً مع الشباب لإنشاء حيز للحوار بشأن ما يمكنهم فعله لمواجهة العنف. ولمكافحة الإقصاء الاجتماعي، يمكن للجمعيات الوطنية أن تنفذ آليات لبناء المهارات وتقدم التدريب المهني وتستثمر في فرص التعلم والتدريب لزيادة عدد الشباب العاملين. ويجب أن يكون مبدأ "عدم الإضرار" هو المبدأ التوجيهي المتبع في جميع برامج الجمعيات الوطنية. وفيما يتعلق بالهجرة، ينبغي أيضاً أن تتعاون برامج الجمعيات الوطنية مع اللاجئين والمهاجرين من أجل إزالة التصورات السلبية.
- تكون الأدلة مهمة في الكثير من الأعمال التي يتعين علينا الاضطلاع بها. ولا يمكننا أن ندعم أفكارنا بالاستناد إلى السلطة المعنوية فقط. بل نحن بحاجة إلى دعمها بالوقائع وبالتأثير الذي نملكه على أرض الواقع.

(دال) الاستنتاجات والتوصيات

المبادئ الأساسية هي البوصلة التي نعتمد عليها. وهي توفر لنا الحماية والتوجيه. وحتى يحظى عملنا

الإنساني غير المنحاز والمحاييد تماماً بالاحترام، فعلينا تحقيق ما يلي:
يجب أن يكون لدينا أساس قانوني واضح ويجب علينا فهمه.
علينا أن نفكر للمدى البعيد.
علينا أن نتواصل باستمرار مع أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين.
يجب أن تكون لدينا الشجاعة على الرفض.
علينا أن نستفيد من كل الإمكانيات التي تملكها شبكتنا الدولية.
علينا أن ندعم دائماً كلامنا وأفعالنا بالاحتياجات والأدلة.
علينا أن نفهم دورنا المساعد وأن نضطلع به.
علينا أن نستثمر في قوة شبابنا ومتطوعينا.

وباستخدام المبادئ الأساسية كدليل يوجهنا، ستكون لنا القدرة على تشكيل العمل الإنساني عوضاً عن تركه يتشكل من خلال النقاش السياسي.